

يكون ذلك النوع من التميزية ولا يميز عليك
ان الطال هذا الاحتمال وهو ان يكون الشئ في العقل
الفعال المحسوسا من غير ان الطال الاحتمال الآخر
بند على ما نقل عنه افلاطون فله كذا لم يذكر ان الطال
مستقلا والقائل ان الشئ لا يعرف لعدم تميزه لذلك قال
في شرحه لوقائع وانما لم يتعرف اليها ما يتصوره
بنفسه لان طلائه اظهر وانما لم يكن ان تلكا لا يكون
اذا كانت متممة الوجه في الخارج لم يكن ان
كون له وجودا كمالا لا قائمة بنفسه ولا يعرف
فوجب لتكميلها وجودا في قوة ذرا كسواء
كانت من النفس لها طقس او آلتها من القوى الكلية
او جزا او غيرها وسوا المطبق منها
الى ان الوجه الذي استدال به المشبون للوجود
على فهمه هو ان يقال ان المفهوم ما هو كذا
موجبه في الخ ليه وهو متشخص به الاستدال بثبوت
نفس مفهوم الكلية عليه الظاهر ان اعتبار المعبر
الفارض على كحق الوجه الزمته وتفصيله للمفهوم

١٨٤
آية ليست من مخترعات العقل بل هو كذا مفهوم الانساق
واكيدون وغير ذلك فلا بد من تفرق وثبوت في الفعل
وليس ذلك الثبوت في الخارج لان كل وجود في الخارج
متشخص متعين في حد ذاته بحيث يتبع فرضه بشرط
تعيينه في وجوده يظهر آخر غير الخارج فثبت المطبوع
آية برتبين انه لا حاجة في كسبة في هذا الوجه الى
عنا حط ثبوت الوصف الكلية لمفهوم الكلي الى انقضاء
ثبوت موضوعها تبا على ما توهم ان ثبوت وصف
لموصوف فرع ثبوت الموصوف حتى يلزم رجوع الى
الاول كما توهم القائل الشريف حيث قال في بيان القدر
القائل من المفهوم ما هو كذا اي تصف بالكلية
آية صفة ثبوتية لا بد لتكميل الموصوف بها موجودا
ثم تعرض عليه بان الكلية صفة سيلية لانها
عدم المنع من نفس الشئ وان سلم كونها ثبوتية
كانت داخلية في السنة لا الالوانا وجه جعلها
استدلالا على صفة قدره انما اعترض على الفهم
على المفهوم على ان الاستدلال الاول انما يرد

Copyright of University